الهيئة السعودية للتخصصات الصحية

ارتقاءٌ بالأداء المهني الصحي في المملكة إلى المستوى العالمي

أنشئت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢ وتاريخ ١٤١٣/٢/٦هـ، ومقرها مدينة الرياض، وهي هيئة علمية ذات شخصية اعتبارية، وتتخذ من مدينة الرياض مقرًا رئيسيًا لها في (حي السفارات)، كما يتبعها ثمانية عشر فرعًا موزعة على مدن ومحافظات المملكة الرئيسية، وهي مكة المكرمة، جدة، المدينة المنورة، الطائف، الخبر، الأحساء حفر الباطن، أبها، بريدة، تبوك، الجوف، حائل، جازان، نجران، الباحة، عرعر، القنفذة وبيشة، وقد أنيط بها مهام الإشراف على البرامج التدريبية وتقويمها وتأهيل المتدربين، بالإضافة إلى وضع الضوابط والمعايير الصحيحة لممارسة المهن الصحية وتطويرها، وقد بدأت الهيئة بممارسة أعمالها من خلال مجالسها ولجانها الإشرافية والتنفيذية والتخصصية بكل اقتدار، وتجاوز عدد البرامج المعتمدة ٦٦ برنامجًا تدريبيًا في شهادة الاختصاص السعودية «البورد»،

وتقوم الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بتأهيل الكوادر الصحية في القطاع الصحي من خلال برامج شهادة الاختصاص السعودية بعمل كبير وجبار، من خلال مجالس الهيئة العلمية ولجانها لتدريب الأطباء في برامج شهادة الاختصاص السعودية التي تبلغ ٦٦ برنامجًا عامًا ودقيقًا، أما ما يتعلق بعمل الممارسين الصحيين، فإن الممارس الصحي يلتزم بالخضوع للامتحان الذي تقيمه الهيئة، أو المقابلة لتحديد أهلية هذا الممارس أو ذاك للدخول للعمل في القطاع الصحي، والمحصلة من هاتين الخطوتين أو غيرهما تعطي مؤشرًا حقيقيًا على امتلاك الممارس للحد الأدنى من قدرته على الممارسة الآمنة في القطاع الصحي، بالإضافة إلى توثيق مؤهله العلمي من المصدر إذا كان خريج إحدى الجامعات أو المعاهد خارج المملكة العربية السعودية، وتميز

الهيئة بين الشهادة وحاملها لذا تعتمد أسلوب التقويم المهني لتصنيف الممارسين بما يتناسب مع قدراتهم وخبراتهم المهنية عند إجراء التقويم، كما يتم تصنيف الشهادات الصحية المؤهلة حسب مستوى الدخول الأدنى، وتسترشد الهيئة في تصنيف العاملين في المجال الصحي بالأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة، مثل لائحة الوظائف الصحية، نظام مزاولة المهن الصحية، نظام المؤسسات الصحية الخاصة، وأنظمة ولوائح التدريب بالهيئة السعودية للتخصصات الصحية.

شهادة الاختصاص السعودية

تعتبر شهادة الاختصاص السعودية الأعلى في مجال التخصص، ويجب للحصول عليها تدريب مهني مقنن، ويطبق في المستشفيات المعترف بها من قبل الهيئة بناءً على توفر متطلبات محددة للاعتراف، ويتم الإشراف على التدريب والمتدربين من قبل لجان متخصصة لكل مجلس أو لجنة علمية تشارك فيها جميع المراكز المعترف بها للتدريب، مع وجود ممثل للمتدربين، وتهدف برامج التدريب إلى تنمية مهارات الأطباء المتدربين للحصول على شهادتي الاختصاص السعودية والعربية، وتطبق برامج التدريب في (١٨٩) مركزًا تدريبيًا (مستشفى) موزعة على جميع أنحاء المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، مملكة البحرين)، ويقوم بالتدريب استشاريون مؤهلون تأهيلاً عاليًا، كما تؤهل حاملها للحصول على درجة نائب أول، وبعد اكتساب خبرة عملية لمدة ثلاث سنوات، يرتقي لدرجة استشاري في ذات الاختصاص، وتسعى الهيئة باستمرار لمضاعفة جهودها في تنظيم وإدارة البرامج التخصصية المهنية باعتبارها مرجعًا وطنيًا موحدًا يتولى تطوير الأداء المهني الصحي وتنمية وإعداد الكوادر الوطنية الصحية، ويكون القبول في البرامج لخريجي كلية الطب البشري والصيدلة وطب الأسنان أو الكليات ذات العلاقة مثل التمريض والعلوم الطبية التطبيقية بعد اجتياز امتحان القبول الشامل، وحرصًا من الهيئة على الارتقاء بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمواطنين والمقيمين ولتطوير أداء الممارسين الصحيين وتنمية مهاراتهم بشكل دائم لمواكبة التطورات الحاصلة في اختصاصاتهم لتنمية مهاراتهم بصفة مستمرة ولرفع مستوى أدائهم الصحي، وبالتالي انعكاس ذلك على جودة الرعاية التي يتلقاها المرضى، ألزمت الهيئة جميع الممارسين الصحيين عند التسجيل في الهيئة أو عند تجديد تراخيص مزاولة المهنة الحصول على ساعات التعليم الطبي والتطوير المهني المستمر كشرط للتسجيل بالهيئة، وقد حددت الساعات المطلوبة وفقًا للتخصص والدرجة المهنية.

في إطار صلاحيات الهيئة في إنشاء الجمعيات العلمية الصحية فقد اعتمدت الهيئة حتى الآن إنشاء اثنتين وثلاثين جمعية علمية صحية تهدف إلى إثراء الفكر العلمي في مجال تخصص الجمعية، وكل هذه الجمعيات التي تعمل تحت مظلة الهيئة تجد منها كل الدعم والاهتمام لما تقدمه هذه الجمعيات من إثراء فكري ومعرفي في مجال تخصص كل جمعية، كما تهدف الهيئة إلى تطوير الأداء المهني وتنمية وتشجيع المهارات وإثراء الفكر العلمي والتطبيق العملي السليم في مجال التخصصات الصحية المختلفة، وذلك من خلال وضع البرامج التخصصية الصحية المهنية وإقرارها والإشراف عليها، ووضع البرامج للتعليم الطبي المستمر في التخصصات الصحية في إطار السياسة العامة للتعليم، وتشكيل المجالس العلمية الصحية واللجان الفرعية اللازمة لأداء عمل الهيئة والإشراف عليها وإقرار توصيتها والاعتراف بالمؤسسات الصحية لأغراض التدريب والتخصص فيها بعد تقويمها وكذلك الإشراف – من خلال اللجان والمجالس العلمية المتخصصة – على الامتحانات التخصصية وإقرار نتائجها وإصدار الشهادات المهنية، كالدبلومات والزمالات والعضويات سواء تم الامتحان من قبلها مباشرة أو بالتعاون معها والتنسيق مع المجالس والهيئات والجمعيات والكليات المهنية الصحية الأخرى داخل المملكة وخارجها، وتقويم الشهادات الصحية ومعادلتها وتشجيع إعداد البحوث ونشر المقالات العلمية في مجال اختصاصها، فضلاً عن إصدار مجلات أو دوريات خاصة بها، والمشاركة في اقتراح الخطط العامة لإعداد وتطوير القوى العاملة في المجالات الصحية، وعقد الندوات والمؤتمرات الصحفية لمناقشة المشكلات الصحية الداخلية واقتراح الحلول الملائمة لها ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة بشأنها، إلى جانب وضع الأسس والمعايير لمزاولة المهن الصحية بما في ذلك أسس أخلاقيات المهنة وتشجيع إعداد الأبحاث العلمية الصحية، واقتراح مواضيعها ودعم تلك البحوث وتمويلها كليًا أو جزئيًا، مع الموافقة على إنشاء الجمعيات العلمية للتخصصات الصحية، علمًا أن لدى الهيئة الآن ما يزيد عن ٥٥٠ ألف ممارس صحي مسجلين بها من الأطباء والصيادلة وكافة الأجهزة الفنية المساندة، بالإضافة إلى ٣٢ جمعية صحية منشأة تعمل تحت مظلة الهيئة.

لقد شهدت قطاعات الخدمات الصحية في المملكة في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظًا من حيث الكم والكيف نتيجة لما توليه الدولة من اهتمام وعناية في هذا

المجال الحيوي، مما أدى إلى زيادة عدد العاملين من الأطباء والفنيين وغيرهم من المتخصصين والمدربين تدريباً عالياً في مراكز عالمية متقدمة، ومع توفر المراكز الطبية والكليات الصحية المتميزة في المملكة أصبح بالإمكان إجراء التدريب للتخصصات الصحية في الداخل، حيث اعترفت الكثير من الهيئات المهنية العربية والدولية المتخصصة بقدرة المراكز الطبية السعودية على التدريب للتخصص، وأصبح بإمكان الطبيب السعودي، على سبيل المثال، أن يكمل تدريبه داخل المملكة ويحصل على المؤهلات المعترف بها عالميًا في أحد فروع الطب، وتوسعت برامج التدريب في المملكة في السنوات الأخيرة، ومع هذا التوسع أدرك المسؤولون أهمية وجود هيئة سعودية مستقلة تقوم بوضع البرامج التدريبية والإشراف عليها وتقويم المتدربين وتأهيلهم، بدلًا من تعدد الجهات التي كانت تقدم وترعى تلك البرامج، وبعد دراسة متأنية لهذا الموضوع صدر الأمر السامي الكريم بالموافقة على نظام الهيئة السعودية للتخصصات الصحية عام ١٤١٣هـ، وأنيط بها مهام الإشراف على البرامج التدريبية وتقويمها وتأهيل المتدربين، بالإضافة إلى وضع الضوابط والمعايير الصحيحة لممارسة المهن الصحية وتطويرها، وقد بدأت الهيئة ممارسة أعمالها من خلال مجالسها ولجانها الإشرافية والتنفيذية والتخصصية بكل اقتدار، وتجاوز عدد البرامج المعتمدة ٦٤ برنامجاً تدريبيًا حتى تاريخه.

وقد أنشأت الهيئة السعودية للتخصصات الصحية بموجب المرسوم الملكي رقم م/٢ وتاريخ ١٤١٣/٢/٦هـ ومقرها مدينة الرياض، وهي هيئة علمية ذات شخصية اعتبارية، وتتخذ من مدينة الرياض مقراً رئيسيًا لها في (حي السفارات)، كما يتبعها سبعة عشر فرعاً موزعاً على مناطق المملكة الرئيسية، وهي منطقة مكة المكرمة و(جدة)، والمنطقة الشرقية (الخبر والأحساء)، ومنطقة عسير (أبها)، ومنطقة المدينة المنورة (المدينة المنورة)، ومنطقة القصيم (بريدة)، بالإضافة إلى (تبوك) و(جازان) و(حائل) وحفر الباطن ومنطقة الباحة ومنطقة الجوف ومنطقة نجران.

وتهدف الهيئة إلى تطوير الأداء المهني وتنمية وتشجيع المهارات وإثراء الفكر العلمي والتطبيق العملي السليم في مجال التخصصات الصحية المختلفة وذلك من خلال ما يلي:

١- وضع البرامج التخصصية الصحية المهنية وإقرارها والإشراف عليها، ووضع البرامج للتعليم الطبي المستمر في التخصصات الصحية، وذلك في إطار السياسة العامة للتعليم.

٢- تشكيل المجالس العلمية الصحية واللجان

الفرعية اللازمة لأداء عمل الهيئة والإشراف عليها وإقرار توصيتها.

٣- الاعتراف بالمؤسسات الصحية لأغراض التدريب والتخصص فيها بعد تقويمها.

٤- الإشراف - من خلال اللجان والمجالس العلمية المتخصصة - على الامتحانات التخصصية وإقرار نتائجها.

٥- إصدار الشهادات المهنية كالدبلومات والزمالات والعضويات سواء تم الامتحان من قبلها مباشرة أو بالتعاون معها.

٦- التنسيق مع المجالس والهيئات والجمعيات والكليات المهنية الصحية الأخرى داخل المملكة وخارجها.

٧- تقويم الشهادات الصحية ومعادلتها.

٨- تشجيع إعداد البحوث ونشر المقالات العلمية في مجال اختصاصها وإصدار مجلات أو دوريات خاصة بها.

٩- المشاركة في اقتراح الخطط العامة لإعداد وتطوير القوى العاملة في المجالات الصحية.

١٠- عقد الندوات والمؤتمرات الصحفية لمناقشة المشكلات الصحية الداخلية واقتراح الحلول الملائمة لها ومتابعة تنفيذ التوصيات والقرارات الصادرة بشأنها.

١١- وضع الأسس والمعايير لمزاولة المهن الصحية بما في ذلك أسس أخلاقيات المهنة.

١٢- تشجيع إعداد الأبحاث العلمية الصحية واقتراح مواضيعها ودعم تلك البحوث وتمويلها كليًا أو جزئياً.

١٣- الموافقة على إنشاء الجمعيات العلمية للتخصصات الصحية.